الفصلُ الثالث

دورُ الحكوماتِ العربية والإسلامية والدولية

إذا كان دورُ الشعوب في قضية تحرير فلسطين أمكنَ تقديره على أساس امتلاك تلك الشعوب لقدراتٍ إعلامية وتعليمية وقيادية وقتالية، فإنّ دور الحكومات وتقييم هذا الدور يرتبط بقدرتها على استخدام كافة إمكانات الأمّة، فالحكومات تملكُ قوّة القانون، وقوة التنفيذ إلى جانب امتلاكها لمؤسسات الإعلام والتعليم وغير ذلك مما تحتاجه عملية التحرير.

كما تمتلك الحكوماتُ أدوات البحث العلمي، وتسخير قوة العلم في المعركة الحربية والاقتصادية في الوقت الذي يمثّل فيه التقدمُ العلمي أهمَّ أسباب تفوّق العدو، ومن خلفه أمريكا وأوروبا.

ولكنّنا عندما نتحدّث عن دور الحكومات العربية؛ ندرك جيدًا أن حكومات العالم الثالث اليومَ تمارس عملَها وسط ظروفٍ دولية ضاغطة، وندرك أنّ الحكومات ليست حرّة في قرارها.

كما ندرك أنّ الوضع المزري والمتخلف لبلادنا في العالم الثالث ليس وليدَ الحاضر بقدر ما هو تراكماتُ الضعف والفساد خلال القرن الماضي، وندرك كذلك أنّ القانون الدولي لم يعدْ يعترف بما يسمى الأمة العربية أو العالم الإسلامي، وإنما يرتكزُ على ما يسمّى بالدولة القومية بمفهومها القانوني الذي يعترفُ بالدولة في حدودها السياسية وشعبها وحكومتها كوحدةٍ للتعامل الدولي دونَ النظر إلى أي عالم تنتمي إليه تلك الدولة.

وندركُ أيضًا أنّ الوحدة العربية ثمّ الوحدة الإسلامية هي الحلُّ الناجع والأسلوبُ الأمثل لمواجهة هذه اللحظة التاريخية الصعبة، وندرك أن قرار الوحدة على أي مستوًى هو قرارٌ حكومي بعدما قالت الشعوب العربية والإسلامية كلمتَها، وأوضحت رغبتها بل عشقها للوحدة لدرجة اعتبارها حلمًا جميلًا وأملًا غاليًا تتمنى أن يتحقق.

ومِن هنا، فإنّ تقييم دور الحكومات وما بذلته سوف يتناول دور الحكومات في المعركة الحربية من أجل التحرير والإعداد لهذه المعركة، وما يسبقها أو يعقبها مِن مفاوضات وسياسات، ويشمل التقييم كذلك أداءَ تلك الحكومات في مجال تسخير كافة إمكانات الأمة، وحشدها للنصر على العدو الصهيوني، وتحرير الأرض العربية والإسلامية المحتلة.

الحكومةُ الأردنية

كان الاتصال الحكومي الأول بالقضية الفلسطينية من خلال الوثائق في ٣/ ١/ ١٩١٩، وكان اتصالًا أردنيًّا، ففي هذا التاريخ عقد الأمير فيصل بن الحسين ملكُ الحجاز والأردن والدكتور حاييم وايزمان أولَ اتفاقٍ بين حكومة عربية وطرفٍ صهيوني، وتوضّح نصوص هذا الاتفاق موافقةً تامّة من حكومة المملكة العربية الحجازية على وجود الصهاينة، وإنشاء دولة لهم في فلسطين.

ومِن خلال بنود هذا الاتفاق، ندرك- كذلك- أنّ هناك قوى عربيةً ساعدت على قيام دولة الاحتلال، ووقفت مع الصهيونية ضدّ الشعب العربي الفلسطيني.

في هذه الاتفاقية ما نَصّه:

١ـ سوف تُتّخذ جميع الإجراءات التي من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد بلفور.

٢ـ يجب أن تتّخذ جميعُ الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

٣ـ يجب أن يسمح، على الدوام، بحرية ممارسة العقيدة الدينية.

٤ـ الأماكن الإسلامية المقدّسة يجب أن توضَع تحت رقابة المسلمين.

ومِن المعروف تاريخيًّا أنّ الجيش الأردني شارك القوات البريطانية في الحرب التي شنّتها الأخيرة على الجيش العثماني المكلّف بحراسة المسجد الأقصى حتى تمكّن الجيش البريطاني بمساعدة الجيش الأردني من هزيمة الحامية العثمانية والاستيلاءِ على المسجد الأقصى، وكان ذلك عام ١٩١٧ وهو نفس العام الذي أطلقت فيه بريطانيا ما يسمّى بوعد بلفور الذي يعدّ الخطوةَ الأولى في قيام الكيان الصهيوني على أنقاض فلسطين.

وبعد قيام الدولة الصهيونية، ظلّت حكومة الأردن في علاقات سلام معها، ولم تبدِ أيَّ امتعاض من وجودها، ونلمح ذلك جليًّا في برقية الملك عبد الله بن الحسين إلى الدكتور إتان وكيل خارجية العدو الصهيوني في ١٩/ ٣/ ١٩٤٩، والتي جاء فيها:

«جناب الدكتور إتان المحترم بواسطة الكولونيل دايان المحترم، إنني واثقٌ كما قلتم بأنّكم تريدون أنْ تعيشوا في جنبنا بسلام، وإنني دائمُ الرغبة في الوصول إلى هذه النتيجة المرضية.

وإنني أعلمُ أنكم ستوافقونني في مسألة احتلالنا للجبهة العراقية، وإذا تمكّنتم جنابكم مِن مقابلتي أنتم ودايان فآملُ أن يكون وراء ذلك ما نودّ جميعًا».

ومن المعلوم أنّ الاتفاق بين حكومة الأردن والصهاينة في هذه الآونة كان على أساس إطلاق يدِ ملك الأردن في الضفة الغربية والقدس الشرقية مقابلَ إطلاق يدِ الصهاينة في كلّ فلسطين.

وفي مؤتمر الشونة الذي عقد في ٣٠/ ٣/ ١٩٤٩ بين الحكومة الأردنية والحكومة الصهيونية تحدّث رئيس الحكومة الأردنية توفيق أبو الهدى في حضور الملك عبد الله ووكيل خارجية الصهاينة د. إيتان ووفدي البلدين قائلًا:

أكلّمكم باسم حكومة الأردن، وبحضرة جلالة سيدنا وأرحّب بقدومكم الذي نأملُ منه كلّ خير لصالح بلدنا، وإذا ذكرنا الماضي نجدُ كيف تورّط الأردن في الحرب، والأسباب المباشرة كانت مدينة القدس القديمة، ومحاولة قواتكم الاستيلاءَ عليها، ممّا أدى إلى اشتباك الجيش العربي مع جنودكم اشتباكًا فعليًّا، وما عدا ذلك لم تقع معارك من طرفنا.

وتعلمون سعادتكم أنّ السياسة الأصلية التي سرنا عليها هي أن يقف الجيش العربي على حدودِ القسم العربي في فلسطين، ولا يتعدّاه بالفعل، ولو أنّ تلك السياسة لم تقَلْ أو تُنْشر، إلّا أنها كانت بالفعل مرسومة، ولم يكن ميل للحرب بالمرّة، ولا نية أكيدة، ويمكنكم أن تقرّروا صعوبة موقفنا في تنفيذ تلك السياسة المرسومة، وفي الانجراف مع سياسة الدول العربية مجاراةً لهم وللتغطية فقط.

والآن، لن نتقيّد بالسياسة العربية، ونرغب مِن كلّ قلوبنا أن نصلَ معكم إلى تسويةٍ وصلح دائم، وإذا توافرتْ لديكم حسنُ النية كما هي عندنا، لا شكّ بأننا سننهي كلّ المشاكل بما تمليه المصالحُ المشتركة وحسنُ الجوار بين بلدينا» (ا.هـ).

والمتابع لسياسة الحكومات المتعاقبة على الأردن سيجدُ أن تلك السياسة الموافقة على احتلال فلسطين عدا الضفة الغربية؛ لا تزال ماضيةً دون أي قدرٍ من التغيير.

وما كانت اتفاقيةُ السلام التي عُقدت بين الأردن والكيان الصهيوني سوى توثيقٍ وإعلان لما كان يجري مِن وراء ظهر الشعوب أو بعلمها وقهرها على الخضوع له.

معَ العلم أنّ أطول حدود مشتركة مع الكيان الصهيوني هي الحدود الأردنية، ومِن هنا ندرك كذلك حرجَ الموقف الفلسطيني عندما يعيش محرومًا من أي دعمٍ حربي أو قتالي من هذه الناحية من العالم العربي والإسلامي.

كما أنّ كافة الإمكانات الحكومية الرسمية الأردنية لم توجَّه لمعاداة الصهيونية، ولا حتّى للمحافظة على الحقوق العربية التاريخية في الأرض والمقدسات بناءً على تلك الاتفاقات السريّة القديمة بين الكيان الصهيوني والحكومات الأردنية المتعاقبة.

ولعلّ هذا يفسّر لنا هذا الحشدَ الغربي الأمريكي غير المسبوق في جنازة الملك حسين، والذي كان مفاجأةً لكافة الشعوب العربية والإسلامية التي لا تقرأ التاريخ، ولا تعرف حقيقة مواقف الزعماء تجاه احتلال فلسطين وقضية فلسطين.

وفي الآونة الأخيرة، كان من نتائج انتفاضة الشعب الفلسطيني البطلِ تأكيدُ الهوية الفلسطينية للضفة الغربية، وبالقدر الذي يخجِلُ أيَّ حكومة أردنية أن تدّعي

لنفسها ملكيةً في الضفة الغربية الفلسطينية، وقد واكبت حكومة الأردن الحالية هذا التغير، وأظهرت ما يشهدُ بتراجعها عن سياسة الآباء تجاه الضفة الغربية.

الموقفُ السّوري الرسمي

شاركت القواتُ السورية في الجيوش العربية التي تنادت للحرب في عام ١٩٤٨ تحت لواءِ جامعة الدول العربية، ومُنيَ الجيشُ السوري بالهزيمة كغيره مِن الجيوش العربية، وأرغمت سوريا على توقيع هدنة منفردة مع العصابات الصهيونية عقبَ انقلاب حسني الزعيم في أبريل ١٩٤٩ يضمن بقاء الجيش السوري بعيدًا عمّا يجري في فلسطين من حربٍ صهيونية عنصرية، كما شارك الجيشُ السوري في حرب يونيو ١٩٦٧ مع الجيش المصري، وخرج مَهزومًا، وخسرَ هضبة الجولان الغالية المهمّة. ولم يصدر عن الحكومات السورية المتعاقبة أيُّ تصريح أو تلميح بالاعتراف بالكيان الصهيوني حتى عام ١٩٨٢ عندما شاركت سوريا في مؤتمر فاس بالمغرب في ٩/ ٩/ ١٩٨٢، وفي هذا المؤتمر- ولأول مرة في قمة عربية- يتمّ قبول قرارات الأمم المتحدة، والاعتراف ضمنًا بدولة (إسرائيل) وحقّها في العيش بسلام، وذلك من خلال تبنّي القمة لمشروع الملك فهد عندما كان وليًّا للعهد السعودي.

ومن هنا، فإنّ الحكومات السورية المتعاقبة ظلّت في حالة حربٍ منذ هدنة ١٩٤٩، لم توقّع اتفاقَ سلام مع الكيان الصهيوني، ولا تزال حتى يومنا هذا.

ولكنّ مدى حشد الإمكانات السورية كدولةٍ في معركة التحرير تأثّر كثيرًا بعدم الاستقرار السياسي الداخلي، وكثرة الانقلابات العسكرية التي تناوبت على البلاد حتى استقرت الأمور للرئيس حافظ الأسد ومِن بعده ولده بشّار.

كما أنّ الجيش السوري لم يمتلكْ مِن القوة ما تمكنه من مواجهة العدو الصهيوني في معركةٍ يضمنُ فيها النصر أو حتّى يستعيد أراضيه المحتلة بالقوات الصهيونية.

الموقفُ المصريّ الحكومي

من ١٩١٧- ١٩٤٨

لم تهتمّ الحكومات المتعاقبة على مصر بقضية فلسطين حتى بدتْ نذر الحرب الفاصلة وسط الأربعينيات، ولم أعثرْ على أي وثائق توضّح دورًا للحكومات المصرية المتعاقبة منذ عام ١٩١٧ تاريخ وعد بلفور المشئوم، وحتى عام ١٩٤٦. وفي عام ١٩٤٦، اشتركت مصر بوفدٍ لها في مؤتمر فلسطين المنعقد بلندن، ورأس الوفد المصري عبد الرازق السنهوري باشا، وجاء بكلمته:

«لا يمكننا أن نقرّ بشكلٍ ما تقسيمَ فلسطين، أو إقامة دولة يهودية في هذا الجزء من العالم، كما لن نقفَ موقفًا سلبيًّا حتى يصير الخطرُ اليهودي للعالم العربي خطرًا واقعًا...».

واشتركت مصرُ بفرق عسكرية مع الجيوش العربية التي تنادت للحرب عام ١٩٤٨، ومثل كلّ الجيوش العربية هُزم الجيش المصري، وحُوصر في الفالوجا، وانتهتِ الحرب بانتصارٍ للعصابات الصهيونية، وأرغمت الحكومة المصرية على توقيع اتفاقيةِ هُدنة منفردَة مع العصابات الصهيونية التي أعلنت نفسها دولةً على أرض فلسطين..

وجاء في بنودِ هذه الاتفاقية التي عُقدت ووقِّعَت في جزيرة رودس اليونانية في ١٩٤٩/٢/٢٤:

مِن المادة الأولى:

ـ يحترمُ الطرفان- بكلّ دقة- توصيةَ مجلس الأمن الخاصة بعدمِ الالتجاء إلى القوة العسكرية في تسوية مشكلة فلسطين.

ـ يحترم الطرفان احترامًا كاملًا حقّ كلّ من الطرفين في أن يكفلَ أمنَه وحريته في التحرّر من خوف الهجوم عليه من جانبِ القوات المسلحة التابعة للطرف الآخر.

مِن المادة الرابعة:

الاعترافُ أيضًا بأنّ الأغراض الأساسية وروح الهدنة لا تُخدم باسترجاعِ المواقع العسكرية السابق احتلالها أو بتغيير المواقع المحتلة الآن.

ثمّ مرّت الأيامُ، والمصريّون يحترمون التوسعاتِ الصهيونية التي ابتلعت بلادًا كثيرة من أرض فلسطين في مناطق بعيدة عن قطاع غزة، الذي ظلّ تحت الإدارة المصرية بموجب هذا الاتفاق.

بعدَ قيام الثورة

قامت الثورةُ المصرية على الملكية، وذهبَ الملك ، وحكمَ مصر محمد نجيب ثمّ جمال عبد الناصر، وفي العهد الناصري منذ عام ١٩٥٤ ارتفعت حدَّةُ الخطاب السياسي في معاداة الصهيونية، وبدأ عبد الناصر في تقوية الجيش، وتنويع أسلحته، وصاحبَ ذلك خوفٌ صهيوني من مخالفة مصر لما وقّعته مِن اتفاقيات عام ١٩٤٩،

وما إن أعلنَ جمال عبد الناصر تأميمَ قناة السويس حتى وجدتِ الدولة الصهيونية في ذلك فرصتَها للإجهاز على ما بناه جمال عبد الناصر من قوةٍ عسكرية ناشئة، فقامت بعدوان ١٩٥٦.

حرب ١٩٥٦

عُرفت في التاريخ بالعدوان الثلاثي في ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٦.

وشنّتها إسرائيل- بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا- بعدما مدّت بريطانيا وفرنسا إسرائيل بعتادٍ عسكري يكفي لهزيمة القوات المسلحة المصرية، ردًّا على تأميم قناة السويس التي كانت مملوكةً لشركة بريطانية فرنسية مشتركة. وخلالَ الفترة من ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٦ إلى ٢/ ١١/ ١٩٥٦ تمكّنت الجيوش الصهيونية المجهّزة من هزيمة الجيش المصري الموجود في سيناء، واحتلت القواتُ الصهيونية كلّ سيناء حتى خطّ القناة بما في ذلك قطاع غزة، وأرسلتْ بريطانيا وفرنسا إنذارًا إلى القوات المصرية والصهيونية بوقف القتال وإلّا تدخّلت الدولتان لحماية ممتلكاتها في القناة، وكان ذلك اتفاقًا سريًّا بينهما وبين الصهاينة.

ولم يتوقّف القتال المصري- الصهيوني كما خطّطت الدول الثلاث المعتدية، وهنا تدخّلت بريطانيا وفرنسا، وأنزلت قواتهما المظليّةُ آلافًا من الجنود والمعدات على مدينة بورسعيد كبدايةٍ لغزو شامل.

وهنا تدخّلت أمريكا، وأنذرت الدولَ الثلاث بالانسحاب من الميدان، لقد استغلّت أمريكا الموقفَ لتعلن أنها وحدَها الاستعمارُ الجديد، وأن العالم يجبُ أن يدينَ لها بالخضوع.

نكسة ١٩٦٧

في ظروف دوليّة معقدةٍ وداخلية متردّية، دخل الرئيس عبد الناصر حربَ ١٩٦٧ التي شنّتها إسرائيل لأسبابٍ مُعلنة، كان في مقدمتها:

١ـ مساعدة مصر للفدائيّين الفلسطينيّين، ومدّهم بالسلاح ولتدريب ممثلين في منظمة العاصفة بقيادة ياسر عرفات.

٢ـ قيام جمال عبد الناصر بإغلاق مضايق تيران في وجْه الملاحة الصهيونية.

٣ـ طرد المراقبين الدوليّين، وحشد القوات في سيناء.

٤ـ حدّة الخطاب السياسي للرئيس عبد الناصر الذي دعا إسرائيل للحرب صراحةً إن استطاعت.

هكذا، كانت نتيجةُ الأداء الرسمي المصري فيما يتعلق بتحرير فلسطين طيلةَ فترة حُكم محمد نجيب وجمال عبد الناصر. ثمّ مات عبد الناصر، وتسلّم الحكم مِن بعده الرئيس السادات، فكيف كان الأداءُ السياسي والعسكري فيما يتعلّق بقضية فلسطين وتحرير فلسطين؟

كان الفكرُ الذي اقتنع به الرئيس السادات هو محاولةَ توجيه ضربة عسكرية للجيش الصهيوني المحتلّ لمجرد أن يقبلَ هذا الجيش بالتفاوض مع القيادة المصرية حول الانسحابِ من الأراضي المصرية، مع التعهّد للصهاينة بأن مصرَ لن تفكّر بعد اليوم في مهاجمة الصهاينة، وعلى الفلسطينيين أن يتولّوا أمورَهم بأنفسهم. وبالفعل تبنّت القيادة المصرية خطةً سمّتها (بدر – ١) ملخَّصُها أنْ يتمّ تجهيز القوات المصرية

لتستطيع عبورَ قناة السويس، وتدمير خطّ بارليف، والتقدّم في سيناء مسافة ١٠-١٢كم فقط، وهو القدر الذي تستطيعُ الصواريخ المصرية (سام - ٣) والمثبتة على الأرض في الضفة الغربية للقناة)- حماية الأجواء التي تتحرّك تحتها القوات المصرية.

دورُ الحكوماتِ السعودية

أولُ وثيقةٍ نعترف مِن خلالها بدور الحكومة السعودية في قضية تحرير فلسطين هي الخطابُ المرسل من الملك عبد العزيز آل سعود إلى الرئيس الأمريكي روزفلت في ١٠/ ٣/ ١٩٤٥، والذي جاء فيه:

«وصفوة القول، إنّ تكوين دولة يهوديةٍ بفلسطين سيكون ضربةً قاضية لكيان العربِ، ومهدّدًا للسلم في المنطقة..».

وخاطبَ الملك عبد العزيز آل سعود الرئيس ترومان قائلًا:

«إنّ حكومة الولايات المتحدة وسكانها عاضدت مفهومَ الوطن القومي اليهودي في فلسطين منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى، والخط الذي لا تزال تلتزمه ألَا وهو تهيئةُ هذه الشعوب، ووجوب إقامة وطنٍ قومي للشعب اليهودي في فلسطين».

وكان للحكومةِ السعودية في عهد الملك فيصل توجّهات طيبة تجاه قضية فلسطين، كان أهمُّ مظاهرها مساعدةَ السعودية لمصر ماديًّا وبتروليًّا أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولقد كان هذا الموقف سببًا في اغتيال المرحوم الملك فيصل، وإنهاءِ حياته.

وفي ٩/ ٨/ ١٩٨١، نشرت وكالةُ الأنباء السعودية ما عُرف باسم (مشروع الأمير فهد بن عبد العزيز لحلّ النزاع في الشرق الأوسط) والذي مثّل أول اعترافٍ سعودي بدول الصهاينة، ومثّل منعطفًا تاريخيًّا لكافة الدول العربية الأخرى؛ حيث تبنّت هذا المشروع قمّة فاس ١٩٨٢، وهو نفس المشروع الذي تمّ تجديده وإعادة طرحِه على القمة العربية المنعقدة في بيروت في ٣٠ من مارس ٢٠٠٢، والذي ردّت عليه دولةُ الصهاينة باجتياحٍ كامل للضفة والقطاع، وتحطيم كافّة ما بنتْه السلطةُ الفلسطينية على الأرض.

الأداءُ الحكومي الفلسطيني

ظلّت فلسطين في التاريخ الوسيط جزءًا من العالم الإسلامي، ثمّ ولاية من الولايات العثمانية حتى سقوط الخلافة الإسلامية وإسقاط نظامها عام ١٩٢٤.

ومِن الناحية القانونية الدولية، فلم يتمكّن الشعب الفلسطيني منذ بداية الانتداب البريطاني في عام ١٩١٧ مِن اختيار حكومةٍ تمثّله، وظلّت هذه نقطةَ الضعف الأساسية التي سمحت للكثيرين من القادة أن يتحدثوا باسم الشعبِ الفلسطيني دونَ مشورته أو التعرّف على رغباته، ومن هذه الثغرة أيضًا مرّر العدو كثيرًا من المشروعات الاسْتسلامية التي وقّع عليها مَن لا يمتُّونَ للشعب الفلسطيني بصلةٍ مِن قريب أو من بعيد.

ومِن الأخطاء التاريخية الفاحشة المنسوبة إلى الدول العربية، ثمّ إلى جامعة الدول العربية؛ تأخّرها وتباطؤها في إقامة كيانٍ رسمي لفلسطين طيلة سنوات محنتِها من عام ١٩١٧ وحتى عام ١٩٦٤، مرورًا بكلّ الحروب والمآسي التي كان أشدّها

انتهابَ فلسطين عام ١٩٤٨ بما يسمّى مشروع التقسيم، وموافقة الدول العربية على هذا المشروع باتفاقياتٍ منفردة بين كلّ دولة مِن ناحية والكيانِ الصهيوني من ناحيةٍ أخرى.

ولأوّل مرة، وافقت جامعةُ الدول العربية على اعتبار أحمد الشقيري ممثلًا دائمًا لفلسطين بالجامعة في ١٩/ ٩/ ١٩٦٣، وفي ١٥ من مايو ١٩٦٤ اجتمع المجلسُ الوطني الفلسطيني، وأيّد هذه الخطوة، وظلّت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلةً لفلسطين بالجامعة حتى اعترفتْ بها الأممُ المتحدة، وأعطتها صفةَ المراقب في اجتماعاتِ الجمعية العامة في عام ١٩٧٣ بعدما أبدى ياسر عرفات قبولَه بجزءٍ مِن فلسطين لتقوم عليه دولةٌ فلسطينية إلى جوار الدولة الصهيونية.

وفي عام ١٩٨٨، اتّخذ المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة عرفات قرارَه الخطير بالاعتراف بإسرائيل وفقَ قرار التقسيم الذي أصدرته الأممُ المتحدة عام ١٩٤٨.

وبعدَ احتلال الكويت من قِبَل العراق في أغسطس عام ١٩٩٠م، وقيام التحالف الدولي مِن ٣٦ دولة بهزيمة العراق، وإخراجها بالقوة؛ أعلنَ الرئيس جورج بوش الأمريكي أنه قد حان الوقتُ لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي.

وطرحت الولاياتُ المتحدة فكرةَ عقد مؤتمرٍ دولي للسلام بين العرب وإسرائيل، واتّخذت منظمة التحرير قرارها بالانضمام إلى المؤتمر، وحضر وفدُها مع الوفد الأردني برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي في ٣٠ من أكتوبر ١٩٩١.

لم توافقْ معظمُ الفصائل الفلسطينية على حضور مؤتمر مدريد، ورأتْ فيه مؤتمرًا لبيْع فلسطين، وأصدرت كلٌّ من حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين (القيادة العامة) وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح- المجلس الثوري) وحركة التحرير الوطني (فتح × الانتفاضة) والاتجاه الإسلامي المجاهد؛ أصدرتْ بياناتٍ منفردةً وجماعيةً تستنكر حضورَ المؤتمر، وتعتبر الحاضرين مِن الفلسطينيّين في مؤتمر مدريد لا يمثّلون الشعب الفلسطيني لكونهم يعترفون بقرار تقسيم فلسطين بين الفلسطينيين والمحتلين الصهاينة.

اتّفاق أوسلو:

لم يتوصّل مؤتمرُ مدريد ولا المباحثات التي جرتْ بين الدول التسعة المشاركة في المؤتمر؛ إلى صيغةٍ مقبولة من الطرفين الفلسطيني والصهيوني.

وفي ١٩/ ٨/ ١٩٩٣، فاجأ عرفات العالمَ كلَّه بالإعلان عن نجاح المحادثات السريّة بينه وبين الإسرائيليّين في عقد اتفاقٍ للتسوية، عُرف باتّفاق أوسلو أو اتفاق (غزة- أريحا).

بموجبِ هذا الاتفاق المطوّل، دخلت منظمةُ التحرير الفلسطينية لتمارس الحكمَ الذاتي على قطاع غزة والضفة الغربية في المجالات المدنية، بينما ظلّت إسرائيل مهيمنةً على كلّ فلسطين عسكريًّا وحدوديًّا في انتظار قيام الشرطة الفلسطينية- وقوامها ٢٥ ألف مقاتل مسلّح بالأسلحة الخفيفة- بالقضاء على المقاومة الإسلامية ممثّلة في حماس والجهاد الإسلامي، ولكنّ الشرطة الفلسطينية لم تفعل، ولم يقعْ ياسر عرفات في الفخّ الإسرائيلي، وظلت إسرائيل تماطلُ في إنفاذ بقية بنودِ الاتفاق بحجةِ استمرار الانتفاضة وعجز الرئيس عرفات عن التصدّي للعمل الفدائي، حتى كانت أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة، والتي ترتّب عليها ما يسمّى بالاتحاد

الدولي لمحاربة الإرهاب، وشنّت القوات الإسرائيلية أكبرَ عملية تصفيةٍ لكافة ما أقامته السّلطة الفلسطينية على الأرض من مقرّات وإصلاحات، وراحت تحصدُ المجاهدين بالصواريخ والطائرات الأباتشي ضاربةً بالسلطة ووجودِها عرضَ الحائط في عملية انقلابٍ على كلّ الاتفاقات التي تمّت.

وأمامَ هذا الوضع، سارع الرئيس ياسر عرفات بطلب عقد قمةٍ عربية طارئة في ٣٠ مارس ٢٠٠٢، ولكنّ القواتِ الصهيونيةَ حاصرت مقرّه في رام الله ومنعتْه من الحضور.

وفي يوم إعلان مؤتمر القمة العربية في بيروت عن مبادرة عربية تعترف بوجود إسرائيل مقابلَ انسحابها من الضفة وغزة وقيام دولة فلسطينية عليها، وعاصمتها القدس؛ بدأت إسرائيلُ اجتياحَ كافة مدن الضفة وغزة، وأعادت احتلالَها، وقوّضت السلطة المدنية الفلسطينية في عملية (السور الواقي) ولا تزال هذه العملية مستمرةً حتى كتابة هذه السطور.

ولم يعدْ بوسع الرئيس عرفات ذلك اليوم سوى توجيه النّداءات والاستغاثات إلى الرئيس الأمريكي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لإنقاذه مِن محبسِه في رام الله قبل أن تقضي عليه القواتُ الصهيونية.

ويقومُ الرئيس الفلسطيني بتوجيه هذه الاستغاثة مرةً أو مرتين كلّ يوم دونما أيّ استجابة له من بعيد أو قريب.

وفي ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٢، أصدر الرئيس الأمريكي خطابًا سياسيًّا يتعلّق بالقضية نادى فيه صراحة بضرورة تغيير عرفات لفشله في مقاومة (الإرهاب الفلسطيني)

حسب قوله واختيار ممثلٍ آخرَ للشعب الفلسطيني يستطيعُ القيام بدور الحامي للأمن الإسرائيلي.

١١ نوفمبر٢٠٠٤

مقتلُ الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عن خمسٍ وسبعين عامًا في مستشفى فرنسي في باريس بعدَ تدهْور حالته الصحية تحت الحصار إثرَ مرضٍ غامض، واتّهام اسرائيل بتسْميمِه. انتهتْ معه أحلامُ السلام والحكم الذاتي والسلطة الفلسطينية على جزءٍ من الأرض المحرّرة، بينما بقي الاحتلال، وبقيتِ المقاومة المسلحة بما تمتلكُ مِن إمكانيات.

الدولُ العربيّة والإسلامية الأخرى:

ليس هناك جهدٌ يمكن رصدُه لأي دولة عربية أو إسلامية أخرى خلال القرن الماضي في مجال تحرير فلسطين.

وهذا يجعلنا نقرر- عن دراسة حقيقية- أنّ قضية تحرير فلسطين ظلّت- ولا تزال- محرومة تمامًا مِن بعدها العربي والإسلامي، ولم تنلْ هذه القضية المهمّة مِن اهتمامات الحكومات العربية والإسلامية إلّا الكلامَ الحلو والأماني العريضة التي لا يساندُها أي جهدٍ حقيقي على مستوى الإجراءات لتتحوّل إلى معركةِ تحرير حقيقيّة لاستعادة فلسطين من القبضة الصهيونية.

وقد يتساءل القارئ: وماذا عنْ دور جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي؟

ويؤسفني كثيرًا القول بأنّ هذه المنظمات وُلدَت ميّتة من الأصل، والمواثيق التي أنشأتها تشهدُ على ذلك وتؤكّده، فتلك المنظمات لا تعدو أنْ تكون منبرًا للكلمات ومكانًا للمشاحنات، وليس لقراراتها أيّ درجةٍ للإلزام على الأعضاء، ولا تملك هذه المنظمات أيّ نوعٍ من العقوبات التي توقّع على الأعضاء المخالفين لقرار الأغلبية، ولا أيّ آلياتٍ لتنفيذ تلك القرارات.

لقد فشلتْ هذه المنظّمات حتى في حلّ المشكلات التي تقع بين الأعضاء، وكانوا مِن ناحيتهم يفضّلون الذهابَ إلى الأمم المتّحدة ومجلس الأمن، ويتمسكون بقراراتها.

وفيما يتعلّق بقضية فلسطين خاصة، فقد وصلت المهزلةُ المنظماتيّة إلى حدّ أنّ منظمة المؤتمر الإسلامي ألغت مصطلحَ الجهاد من بياناتها خوفًا من غضبة البلاد التي تحتلّ أراضينا وتقتلنا صباحَ مساء.

ولقد كانتْ مؤتمرات القمة العربية منذ مؤتمر قمة فاس ١٩٨٢ محطاتٍ للتنازلات العربية عن معظم ثوابتِ القضية الفلسطينية.

تطوّر موقفِ القمم العربية مِن قضية فلسطين

قمّة أنشاص بمصر ٢٧/ ٥/ ١٩٤٦

تقرّرَ فيها:

- رفض تقرير لجنة التحقيق البريطانية- الأمريكية المشتركة؛ التّمسك باستقلال فلسطين، وصيانة عروبتها، ووجوب تشكيل هيئة تمثّل الفلسطينيّين، وتنطقُ باسمهم.

الأولى: القاهرة – ١٣/ ١/ ١٩٦٤م

– تأكيد أنّ مسئولية قضية فلسطين تقعُ على عاتق العرب جميعًا، وهي تمثّل معركة المصير بالنسبة للأمّة العربية، وقد تقرّر إنشاء قيادة عربية موحّدة لحماية المشروعات العربية، وإنشاء كيانِ مُنظمة التحرير، وتنشيط الجهود الدبلوماسية والإعلامية لمشروع فلسطين.

الثانية: الإسكندرية – ٥/ ٩/ ١٩٦٤م

– تمّ تحديد الهدف القومي في تحرير فلسطين مِن الاستعمار الصهيوني، والترحيب بمنظمة التحرير، واعتماد إنشاء جيش التحرير الفلسطيني.

الثالثة: الدار البيضاء – ١٣/ ٩/ ١٩٦٥م

– تأكيد التزام الملوك والرؤساء العرب بميثاق التّضامن، وإقرار الخطة الموحدة للدفاع عن قضية فلسطين في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، ومقاومة محاولات تصفية قضية اللاجئين.

الرابعة: الخرطوم – ١/ ٩/ ١٩٦٧م

– إعلان مبدأ لا صلح.. لا اعتراف.. لا تفاوض مع إسرائيل، والتمسك بحقّ الشعب الفلسطيني في وطنه، وضرورة تضافر جميع الجهود لإزالة آثار العدوان، والاتفاق على توحيد الجهود السياسية على الصعيد الدولي لإزالة العدوان، وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها بعد ٥/ ٦/ ١٩٦٧م.

الخامسة: الرباط – ٦/ ١٢/ ١٩٦٩م

– دعم الثورة الفلسطينيّة بكلّ طاقات الأمة العربية، وقد أدّت الخلافات الحادّة بين القادة المشتركين إلى فشل المؤتمر، فقد قاطعَ جلستَه الختامية العراقُ وسوريا واليمن الجنوبي، ورفضَ المشتركون توقيعَ النَّصّ النهائي الذي قيل إنه كان يعطي الرئيس المصري الأسبق/ جمال عبد الناصر تفويضًا لتنظيم الدفاع العربي في مواجهة (إسرائيل).

السادسة: الجزائر – ٢٦/ ١١/ ١٩٧٣م

– اعتبار المنظمة الممثلَ الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقد تحفّظ الأردن على هذا القرار.

السابعة: الرباط – ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٤م

– الإجماعُ على أنّ منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتخصيص دعمٍ مالي سنوي قدره ٢٣٥٠ مليون دولار لدول المواجهة ومنظمة التحرير، منها ١٠٠ مليون للأخيرة، وتحديد الهدف المرحلي للأمّة العربية في التزام جميع الدول العربية بتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، مع تأكيد حقّ الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للعمل الفلسطيني.

الثامنة: القاهرة – ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٦م

– عقدت هذه القمة بعد تفاقم الخلافات العربية إثرَ تفرّد مصر بتوقيع اتفاقية فصْلِ القوات الثانية في سيناء عام ١٩٧٥م، وأيّدت القمة قراراتِ اجتماع الرياض السداسي حول الوجود الفلسطيني في لبنان، ودور القوات السورية فيه.

نظرةٌ تقْييميّة:

على ميزان الأسس الخمسة التي اعتبرناها مِن الثوابت التي لا مساومة عليها فيما يتعلّق بقضية فلسطين يمكنُنا الآن أن نضعَ القوى العربية والإسلامية على كفّة هذا الميزان سواء كانت شعوبًا أو حكومات، والأسس الخمسة التي اعتبرناها من الثوابت هي:

١ـ أن فلسطين– تاريخيًّا وقانونيًّا– عربيةٌ إسلامية من النهر إلى البحر.

٢ـ أن فلسطين لها أهميةٌ خاصة للعالمين العربي والإسلامي، والدفاع عنها مسئوليتهما.

٣ـ حقّ المهجّرين في العودة إلى ديارهم شرعي وقانوني، ولا مساومة عليه.

٤ـ حقّ الشهداء والقتلى في القصاص والتعويض.

٥ـ حرمةُ التنازل عن أي جزءٍ من فلسطين دينًا وشرعًا.

ويتبين لنا أنّ كلّ الحكومات العربية منذ عام ١٩٨٢ في مؤتمر فاس بالمغرب قبلتْ وجودَ الكيان الصهيوني على جزءٍ من الأرض الفلسطينية، وسارت منظمةُ التحرير الفلسطيني مع الحكومات، ويعتبر هذا هدمًا للثوابت: الأول والثاني والخامس.

وفيما يتعلّق بالثابت الثالث والرابع، فإنّ المشاريع العربية المعروضة للسلام لا تزال تتعلّق بهما، وتنادي بالعودة والتعويض وبعض المشاريع جعلها بالخيار: إمّا العودة وإمّا التعويض، متناسيًا حقوقَ الشهداء والقتلى تمامًا.

الحكومات تؤمنُ بالنظرية السياسية القائلة (السياسة فنّ الواقع) ولكنّنا نسأل: أليست الحكوماتُ بعجزها عن الاستفادة بمقدّرات الأمة هي التي تسبّبت في وجود هذا الواقع؟!

وأمّا الشعوب العربية والإسلامية، فإنّ بعض المواقف التاريخية تدلّ على أنها لم تقبلْ بهذا الوضع حتى الآن، وفي كلّ شعبٍ من شعوب العالم العربي والإسلامي لا تزال هناك طائفةٌ تتمسّك بالثوابت الخمسة، وتجاهد تحتَ رايتها بما تملكُ من الوسائل.

ومع أنّ الشعوب العربية والإسلامية مهمّشة الدور السياسي، وتعيش حالةً من التخلّف التنظيمي وضعف الإمكانيات؛ فإنّها لا تزال تمثّل عقبةً في وجه المشروع الصهيوني بعدم رضاها وامتلاكها للوعي التاريخي والعقائدي المتعلّق بالقضية الفلسطينية.

لقد استسلمت الحكوماتُ لسياسةِ فرض الأمر الواقع التي تمارسُها أمريكا والصهيونية العالمية، ولكنّ الشعوب لا تزال تقاوم.

والأملُ كلّه معقود في الله (سبحانه وتعالى)، ثمّ في نهضةٍ شعبية رشيدة تأخذنا بالعلم والإيمان، وتستمرّ في طريقها نحو التغْيير الشامل لكلّ نواحي الحياة حتى تمتلك قوةَ الرّدع التي تجبر العدوَّ الصهيوني على الانسحاب إلى حيث أتى، وتعود فلسطينُ من جديد حرةً طاهرة من النهر إلى البحر.

مواقفُ الحكومات العالمية:

المقصودُ بالحكومات العالمية أي غير العربية أو الإسلامية، والدول التي ساعدت على قيام دولة الصهيونية على أرض فلسطين كثيرةٌ ومتعدّدة، ولكنّ الدول الأوروبية كانت في المقدمة، وأهمّ الدول التي تبنّت المشروع الصهيوني، وقدّمت له الدعم هي على الترتيب: بريطانيا وأمريكا وفرنسا وروسيا.

الدورُ البريطاني:

بريطانيا هي المجرمُ الأول، والفاعلُ الأساس في جريمة اغتصابِ فلسطين، ولبريطانيا اليدُ الطولي في الكثيرِ من مآسينا العربية والإسلامية، ولكنّ دورها في فلسطين كان شديدَ العداوة والدمويّة بما يجعلنا لا نتردّد في أن نحمّلها المسئولية عن كلّ المآسي التي وقعت في هذه الأرض الطاهرة ولأهلها الطيّبين. وأهمّ ملامح الدور البريطاني هي:

دعمُ فكرة الدولة الصهيونية ١٩٠٧م:

- حزب المحافظين يدعو رئيسَ الوزراء البريطاني لإقامة حاجزٍ بشري بالقرب من قناة السويس؛ يشكّل قوةً عدوّةً لشعوب المنطقة، وصديقة لأوروبا.

احتلالُ فلسطين ١٠/ ١٩١٧م:

- القوات البريطانية بقيادة الجنرال اللنبي تنتزعُ فلسطين من العثمانيّين، وذلك بمساعدة قوات الثورة العربيّة بقيادة الملك فيصل. فيصل أم عبد الله ملك الأردن؟

وعدُ بلفور ٢/ ١١/ ١٩١٧م:

– وزير الخارجية «بلفور» يصدر وعدَه التاريخي بإنشاءِ وطنٍ قوميّ لليهود في فلسطين.

الانتدابُ الدولي ٩/ ١٩٢٢م:

– مجلس عصبة الأمم يؤيّد الانتداب البريطاني على فلسطين، وهو ما كان قائمًا من قبل بموافقةِ دول الحلفاء.

تنفيذُ وعدِ بلفور ١٩١٧–١٩٤٧م:

– فتحت بريطانيا على مدار ٣٠ عامًا من احتلالها لفلسطين الأبوابَ أمام هجرة اليهودِ إليها، وقدّمت الدعم والحماية اللازمة للمهاجرين.

مشروعُ بيل للتقسيم ١٩٣٧م:

– بفعل انفجار ثورةِ فلسطين الكبرى ١٩٣٦م، شكّلت بريطانيا لجنة بيل التي أوصتْ بتقسيم فلسطين إلى دولتيْن: يهودية وعربية، وإبقاء القدس وحيفا تحتَ إشراف الانتداب البريطاني.

التخلّصُ من المسئولية ٤/ ١٩٤٧م:

– نقلت بريطانيا النزاعَ بين العرب واليهود إلى الأمم المتّحدة بعد تنفيذ وعدها بإنشاء وطنٍ قومي لليهود.

الانسحابُ لصالح إعلانِ دولة (إسرائيل) ١٤/ ٥/ ١٩٤٨م:

– انسحبت القواتُ البريطانية من فلسطين عند منتصف اللّيل، وفي النهار التالي أعلن المجلسُ الوطني لليهود قيامَ الدولة الإسرائيليّة في تل أبيب.

العدوانُ الثلاثيّ على مصر ١٩٥٦م:

- شنّت بريطانيا وفرنسا و(إسرائيل) عدوانًا مشتركًا على مصر.

استمرارُ التأييد لـ (إسرائيل) ١٩٥٦-١٩٧٣م:

- استمرت بريطانيا التي تراجعت مكانتُها الدولية في تأييد (إسرائيل) سياسيًّا وعسكريًّا.

تأييدُ عمليّة السلام الأمريكية ١٩٧٣-١٩٩٤م:

- تأييد جهودِ السلام الأمريكية في موقفٍ شبه تابعٍ لواشنطن.

تأييدُ عملية السّور الواقي الصهيونية ٢٨ مارس ٢٠٠٢:

- تمشيًا مع السياسة الأمريكية بعد أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١، وتحت مسمّى محاربة الإرهاب قامت الدولةُ الصهيونية بإعادة نشر قواتها في كلّ المناطق الفلسطينية التي كانت قد تركتْها للسلطة الفلسطينية بهدف ملاحقةِ المنفّذين للعمليات الاستشهادية والقبض عليهم، وأطلقوا على العملية مسمّى السور الواقي، ومع كلّ الوحشية الصهيونية فقد أيّدتها بريطانيا بحجّة أنّ الصهاينة يدافعون عن النفس، وهو نفسُ الموقف الأمريكي.

الدّورُ الأمريكي

تبنّت أمريكا المشروعَ الصهيوني بوضوحٍ منذ بدايته في القرن التاسع عشر، وللصهاينة أثرٌ بالغ في الحياة الأمريكية منذ بداياتِ المجتمع الأمريكي، وأصبحتْ أمريكا هي المسئول الأوّل عن بقاء الدولة الصهيونية المحتلّة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم. وأهمّ ملامح الدّور الأمريكي هي:

البعدُ الدّيني وأول جماعة ضغطٍ صهيوني ١٨٨٧م:

- أسّس رجلُ الدّين البروتستانتي «بلاكستون» أولَ جماعةِ ضغطٍ صهيونية لصالح إقامة دولة يهودية في فلسطين انطلاقًا من التبشير الإنجيلي بـ (إسرائيل) ذي التأثير الكبير في السياسة الأمريكية.

الاعترافُ الفوري بـ (إسرائيل) ودعمُها ١٤/ ٥/ ١٩٤٨م:

- اعترفتْ واشنطن بـ (إسرائيل) بعد دقائق من إعلان قيامِها، وقامت بدعمِها داخلَ مجلس الأمن الدولي.

دعمُ التوسّع الصهيوني ١٩٦٧م:

- قدّمت واشنطن دعمًا عسكريًّا لـ (إسرائيل) بالسلاح والعتاد، ودعمًا سياسيًّا بعرقلةِ إصدار أيّ قرار من مجلس الأمن ينصّ على انسحاب محدّد من كافة الأراضي العربية، واستخدمتْ واشنطن- حتى الآن- حقّ الفيتو لإبطال أكثرَ من ١٠٠ قرار ضدّ (إسرائيل).

الحفاظُ على أمنِ (إسرائيل) وتفوّقها العسكري ١٩٧٣م:

- وهو ما يمثّل استراتيجيةً أمريكية ثابتة في الشرق الأوسط، وقد تجسّد في الجسر الجوي لـ (إسرائيل) خلالَ حرب ١٩٧٣م، والسلاح المتطوّر، وفي تفتيت الجبهة العربية وإخضاعها عبْر عملية السلام، كما قدّمت واشنطن ٨٠ بليون دولار لـ (إسرائيل) خلال العقديْن الأخيرين.

تحقيقُ السّلام بين (إسرائيل) والعرب ١٩٧٣ - ١٩٩٤م:

- وذلك بدءًا بجولاتِ كيسنجر المكوكيّة، وانتهاءً بجولات كريستوفر الأخيرة، إذ أدركتْ واشنطن أنّ استمرار الصراع يهدّد مصالحها في الشرق الأوسط وأمن (إسرائيل) كذلك.

دعمُ عمليةِ السّور الواقي ٢٠٠٢:

- وقفت أمريكا مع الصهاينة في هذه العملية الإجرامية، والتي نشأ عنها قتلُ أكثرَ منْ ألف فلسطيني، وأسْر واعْتقال أكثرَ من ٧ آلاف، وجرح عدّة آلاف آخرين، وأمريكا هي التي أعطتِ الضوءَ الأخضر للسّفاح شارون ليقوم بهذه المذبحة التي تستمرّ منذ خمسة أشهر، ولا تزال مستمرّة، ومع كلّ بشاعة ما حدث في مخيم جنين فقد منعتْ أمريكا مجلسَ الأمن من إصدار إدانةٍ لذلك، وقام الرئيس الأمريكي بتقديم مشروعِ تسوية يقومُ على فرض حكومة عملية للصهاينة على الفلسطينيّين، وتتلقى الصهيونية دعمًا غيرَ محدود من الحكومة الأمريكية يصلُ إلى التبنّي الكامل لوجهة النظر الصهيونية في كلّ شيء.

الدّورُ الفرنسي

ساعدت فرنسا على قيام الدولةِ الصهيونية بوصفها دولة استعمارية ومعادية للعالمين العربي والإسلامي، وبرزتْ هذه المساعدة في مواقفَ كثيرةٍ أهمُّها العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، ثمّ تبنّي فرنسا الكامل للمشروع النووي الصهيوني ردًّا على وقوفِ مصر مع الثورة الجزائرية عام ١٩٦٠، ولا تزالُ فرنسا تتبنّى فكرة تقسيم فلسطين بين العرب وبين المحتلّ الصهيوني.

الموقفُ الرّوسي

ساعدت روسيا المشروعَ الصهيوني مِن خلال اعترافها بالكيان الصهيوني فوْر إعلانه مِن جانب الصهاينة عام ١٩٤٨، وكانت روسيا- وقتَها- دولةً عظمى، كما كانت المساعدة الأعظم للصهيونية هي سماحَ روسيا لأكثر من ٢ مليون يهوديًّا روسيًّا بالهجرة من روسيا إلى فلسطين؛ ليشكّلوا القوةَ الضاربة للكيان الصهيوني في الحرب والإنتاج، ومِن بين هؤلاء أكثرُ من ألفِ عالمٍ متخصّص في مجال الطاقة النووية والأسلحة الذرية.

مِن القيادات الفلسطينيّة المجاهدة

المفتي أمين الحسيني

عز الدين القسام

عبدالقادر الحسيني

في ذكرى معركةِ القسطل، واستشهاد القائدِ المجاهد البطل/ عبد القادر الحسيني

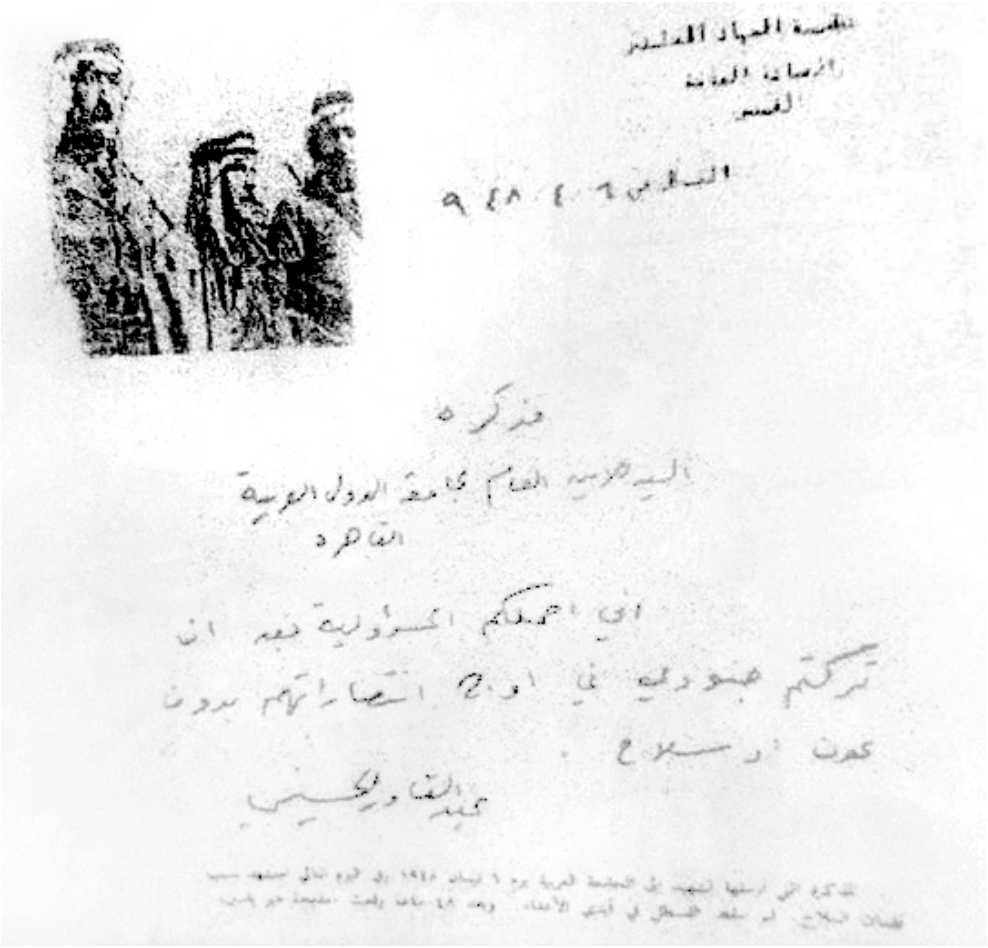

مذكرة

السيد رئيس القسم بجامعة الدول العربية
القاهرة

اني اسلمكم المسؤولية فقط ان
تركتم جنودي في اوج انتصاراتهم بدون
كهرباء او سلاح .

عبد القادر الحسيني

التاريخُ يعيدُ نفسَه

ياسر عرفات

الشيخ أحمد ياسين

رؤساءُ مصرَ الذين تعاملوا مع القضيةِ الفلسطينية، مِن اليمين:
محمد نجيب، وجمال عبد الناصر، وأنور السادات، وحسني مبارك

رؤساءُ أمريكا وبريطانيا
أكثرُ الدولِ الدّاعمة للصهيونية والمعادية للعربِ والمسلمين